وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم / اللغة العربية

((مسألة ضمير الفصل))

في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف لابو بركات الانباري(ت٥٧٧هـ)

بحث مقدم من قبل الطالبة (ضفاف ياسين ضاحي)

الى رئاسة قسم اللغة العربية في كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة ديالى وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في اللغة العربية

بإشراف

د.وفاء حسين

١٤٣٧

٢٠١٦م

(بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ)

﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝ ﴾(١)

(١) العلق: (١-٥)

الإهداء

* إلى أبي الذي يعجز اللسان عن وصفه .
* إلى أمي الحنونة التي حصدت ما حصدت من أيام اللوعة و القهر.
* إلى زوجي الغالي (عمر) الذي ساندني في تحمل عثرات الحياة .
* إلى مشرفتي في البحث د. وفاء.
* إلى أخوتي (محمد - لؤي - أزهر - أحمد).
* إلى أحلامي التي كلما تقدم خريف العمر أضاءت التوائها في تحقيقها.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ + ب + ج
الفصل الأول: ؟	١ - ٨
أولاً: مفهوم الضمير	٢
ثانياً: مفهوم الفصل	٣ - ٤
ثالثاً: مفهوم ضمير الفصل	٥ - ٦
رابعاً: شرط ضمير الفصل	٦ - ٧
خامساً: مواضع مجيء ضمير الفصل	٧ - ٨
الفصل الثاني: ؟	٩ - ٢٥
أولاً: مسألة ضمير الفصل في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف (عرض - تقديم)	١٠ - ١٣
ثانياً: الخلاف في تسمية ضمير الفصل	١٤ - ١٨
ثالثاً: الخلاف في اعراب ضمير الفصل	١٩ - ٢١
رابعاً: الخلاف في محل ضمير الفصل بعد النكرة	٢٢ - ٢٣
الخاتمة	٢٤ - ٢٥
المصادر والمراجع	٢٦ - ٢٨

« بسم الله الرحمن الرحيم »

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله تعالى ،

أما بعد ...

فقد جال بخاطري كثيراً معرفة موضوع ضمير الفصل وموقعه الإعرابي بعد أن تردد كثيراً في شرح ابن عقيل الذي درسناه ، وقد يذكر أحياناً باسم ضمير الشأن ، وأحياناً باسم العماد ، وأحياناً أخرى باسم ضمير الفصل ، ولم أكن أفهم طبيعة الفرق في التسمية ، من هنا وبدعم من استاذتي ومشرفتي في البحث جاء بحثي بعنوان « مسألة ضمير الفصل في الإنصاف في مسائل الخلاف » فهمت نفسياً على جمع المصادر التي تعينني على انجاز بحثي بأكمل وجه وأحسن صورة ، فكان أن وقعت بين يدي مصادر معتمدة في النحو قديمة أبرزها كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لابو بركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) وكذلك (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)

لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني (ت ٩٠٠ هـ)، وهو أحد حديثة من أبرزها كتاب (معاني النحو) للدكتور فاضل السامرائي.

أما خطتي للبحث فتضمنت فصلين، عرضت في الفصل الأول مفهوم الضمير لغةً واصطلاحاً، ومفهوم الفعل أيضاً لغةً واصطلاحاً، وكذلك مفهوم ضمير الفصل وبينت فيه أنه يختلف عن مفهومي الضمير والفعل، وأجملت شروطه، وفرقت إلى مواضع مجيئه.

أما في الفصل الثاني فقد عرضت المسألة التي جاء بها أبو البركات الأنباري وعد منها بأسلوبي، وبينت مواضع الخلاف في كل من التسمية والإعراب والخلاف من حيث مجيئه بعد النكرة.

ومن أهم الصعوبات التي واجهتني في كتابة بحثي هو كثرة المصادر والاستقاء من بينها وهو أمر صعب للغاية، وكان خوفي من أن لا أبدع في بحثي من أكبر الصعوبات التي واجهتني.

وأخيراً لا بد لكل عمل بشري من أن يتضمن

نقطاً لا يبدو الصاحبه في وقت الكتابة،
وما أطمح إليه في كل من يد عليّ من ملاحظات
فليعفُ عليها لأنها تكون كفيلة بتقوية أنامل
كوني باحثة عن حياة اللؤلؤ في بحر لغة القرآن
الكريم وهذا العمل أول خطوة لي في طريقي
نحوه.

الباحثة

الفصل الأول :

اولاً: مفهوم الضمير .

ثانياً: مفهوم الفعل .

ثالثاً: مفهوم ضمير الفصل .

رابعاً: شروط ضمير الفصل .

خامساً: مواضع مجيء ضمير الفصل .

أولاً: ضمير الفعل لغةً واصطلاحاً:-

١- مفهوم الضمير:

الضمير لغةً: قبل البدء بالحديث عن ضمير الفعل لابد من بيان مفهوم الضمير عند اللغويين وهو:

((السِّرُّ وداخل الخاطر والجمع الضمائر. فالضمير هو الشيء الذي تضمره في قلبك، تقول: أضمرتُ حرف الحرف إذا كان متحركاً فاسكنته، وأضمرتُ في نفسي شيئاً، والاسم الضميرُ والجمعُ الضمائرُ))[1].

أما الضمير اصطلاحاً:

فهو ((ما دلَّ وضعاً على متكلم أو مخاطب أو غائب))[2].

أي أنه اسم يدل على متكلم بصيغة (أنا) وغيرها، أو على مخاطب كـ (أنت) أو على غائب كـ (هو).

وهذا ما جاء به ابن عقيل في كتابه شرح ابن عقيل بقوله: ((هو اسم مبني دلَّ وضعاً على متكلم كـ (أنا) و (إياي) أو على مخاطب كـ (أنت) و (إياك)، أو على غائب كـ (هو) و (إياه) تتقدم ذكره لفظاً ورتبة. وقد يكون مفسره معلوماً ذهناً نحو (إنا أنزلناه) فخرج على الحدِّ ياء (إياي) وكاف (إياك) وهاء (إياه)، فليست

(١) لسان العرب: مادة (ضمر) ٤/٤٩٢.
(٢) شرح الحدود النحوية: ٦٧.

بضمائر لعدم دلالتها على ذلك، بل على تكلم أو خطاب، وغيبة، فهي حروف)).[1]

ثانياً مفهوم الفصل:

هو مصدر الفعل فَصَلَ يَفْصِلُ، وهو من باب قَتَلَ يَقْتُلُ: يقال فَصَلَ بينهما يَفْصِلُ فَصْلاً[2] قال تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[3]، (والفصل بون ما بين الشيئين، والفصل من الجسد موضع المفصل وبين كل فصلين وصل قال ابن سيده: الفصل الحاجز بين الشيئين، فصل بينهما يفصل فصلاً، فانفصل، وفصلت الشيء فانفصل أي قطعته فانقطع))[4].

كما أن مصطلح الفصل لم يستقر عند أوائل النحاة، فتارة يطلق عليه الاعتراض، قال ابن السراج (ت ٣١٦هـ):

((لا يجوز أن يعترض بين واو العطف والمعطوف بشيء))[5].

---

(١) شرح الحدود النحوية (هامش): ٦٧.
(٢) ينظر: لسان العرب، مادة (ف ص ل)/ ج١١/ ٦٢٣-٦٢٤.
(٣) الحج: ١٧.
(٤) لسان العرب: مادة (ف ص ل)/ ج١١/ ٦٢٤.
(٥) الأصول في النحو: ١/ ٢٧.

وتارة يطلق عليه الفصل كقوله في مكان آخر: ((لا يجوز بفصل بين الفعل وما ينصبه))[1]، وتارة أخرى يستعمل المصطلحين في آنٍ واحد وفي عبارة واحدة، قال ابن السراج: ((والأخفش يعترض بالإيمان فيقول: زُبَّ - واللهِ - رجلٍ قد رأيتُ، وزُبَّ رجلٍ قد رأيتُ، وهذا لا يجوز عندنا لأن حروف الجرّ لا يفصل بينها وبين ما عملت فيه))[2].

وقد حدد الدكتور علي ابو المكارم الفرق بين الفصل والاعتراض إذ قال: ((الفارق بين الفصل والاعتراض واضح، إذ في الفصل قد يجوز الفاصل أو الفواصل لها محلها الإعرابي، أما الاعتراض فإن الجملة كلها لا محل لها من الإعراب))[3].

---

(١) الأصول في النحو: ١/ ١٥٣.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٥١٥.

(٣) أصول التفكير النحوي: ٣٤١.

ثالثاً: مفهوم ضمير الفصل

شرح لنا النحاة العرب القدامى والمحدثين مفهوم ضمير الفصل وقدموه الينا ومن تلك الدراسات ماورد عند الأشموني (ت ٩٠٠هـ) بأنه أحد روابط الجملة" ويحدد ذلك بقوله: ((وإذا كان الرابط في جملة الخبر ضميراً فقد يكون الضمير مرفوعاً، وقد يكون منصوباً، وقد يكون مجروراً، فإذا كان مرفوعاً فقد يكون مبتدأ نحو قولك: محمدٌ هو القائمُ، بناءً على بعض المذاهب)) (١).

وكذلك ماورد عند الدكتور فاضل السامرائي في كتابه معاني النحو بقوله: ((ضمير الفصل يقع بين المبتدأ والخبر وما أصله مبتدأ وخبر واشترط الجمهور أن يكون الأول معرفة، أما الثاني فمعرفة أو كالمعرفة، في انه لا يقبل (أل) نحو (زيد هو المنطلق)، وفي قوله تعالى كذلك ((وما تُقَدِّمُوا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً)) (٢) (٣).

---

(١) شرح الأشموني على الفية ابن مالك: ١/ ٢٥٥.
(٢) المزمل: ٢٠.
(٣) معاني النحو: ج ١/ ٤٣.

وتوضحت دلالته عند كثير من النحاة منهم يوسف عطا الطريفي بقوله: ((وهو ضمير يفصل بين ركني الجملة نحو: ﴿وَكُنَّا - تَحْتُ - الوارثينَ﴾[1]. وهذا الضمير غير الضمير المنفصل وإن جاء على هيئته ويسمى بضمير العماد أو الدعامة وإنما لإزالة اللبس في الكلام، ومن أمثلته قوله تعالى ﴿كنت أنت الرقيب عليهم﴾[2]))[3].

وإليك شروط ضمير الفصل

أجملنا شروط ضمير الفصل فجاءت على النحو الآتي:

أ. أن يكون بصيغة المرفوع نحو: (((ظننتُ زيداً هو الفاضلَ) ويمتنع (زيداً إياه الفاضلَ)))[4]. وأما نحو: ﴿إِنَّكَ إِيَّاكَ الفاضلُ﴾ فأجاز على البدل عند البصريين، وعلى التوكيد عند الكوفيين[5].

---

(١) القصص: ٥٨.
(٢) المائدة: ١١٧.
(٣) الواضح في قواعد اللغة العربية: ٤٧.
(٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١/٤٠٥-٤٠٦.
٥- ينظر: مغني اللبيب: ٢/٦٤٣

ب- أن يطابق ضمير الفصل ما قبله من حيث الجنس، أي إذا كان غائباً فغائب، وإذا كان متكلم فمتكلم، وإن كان مخاطباً فمخاطب، وإذا كان مجموعاً فمجموع، فلا يجوز: (كنتُ هو الفاضل، ولا: (ظننتُ الزيدين هم المنطلقين)؛ لأنّ ضمير الفصل في الجملتين لا يطابق ما قبله، فالواجب القول: (أنت الفاضل)، و(هم المنطلقين).(١)

خامساً: مواضع مجيء ضمير الفصل:

إنّ لضمير الفصل مواضع عدة في التراكيب العربية، فهو يرد في خمسة أبواب نحوية هي:(٢)

أ- باب المبتدأ أو الخبر، نحو: (زيدٌ هو المنطلقُ).

ب- باب كان، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ﴾(٣).

ج- باب إنّ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾(٤).

د- باب علمت، نحو: (علمتُ زيداً أخاك هو الذاهب).

---

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٤١٥-٤١٦.
(٢) ينظر: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية: ١/ ٣٣٠.
(٣) الأنفال: ٣٢.
(٤) البقرة: ٣٧.

ي : باب ظننت، كقوله تعالى : ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾ (١).

((وأجازوا وقوعه بين الحال وصاحبه، كجاء زيدٌ هو ضاحكاً، وحمل منه ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ (٢) فنصب (أطهر)، ولحنَّ أبو عمرو من قرأ بذلك...)) (٣).

---

(١) سبأ : ٦.
(٢) هود : ٧٨.
(٣) مغني اللبيب : ٢/٦٤١

الفصل الثاني:

اولاً: مسألة ضمير الفصل في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف (عرض وتقديم).

ثانياً: الخلاف في شبه ضمير الفصل.

ثالثاً: الخلاف في اعراب ضمير الفصل.

رابعاً: الخلاف في مجيء ضمير الفصل بعد النكرة

أولاً: مسألة ضمير الفصل في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (عرض وتقديم)

تعد مسألة ضمير الفصل في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف من المسائل النحوية المهمة، نظراً لتعلقها في النحو العربي من جهة، فضلاً لتعدد الآراء فيها من عدم دقة وتعدد وجوه الاختلاف في جزئيتها من اسمية وإعراب، وما نتج ذلك من اختلاف الأولة والرد عليها من جهة أخرى، لهذه الأسباب وجب علينا عرض المسألة بالصورة التي أظهرها فيها صاحب الإنصاف لتحري دقة القول وصيانة الآراء، علماً أن المسألة المائة من كتابه المذكورة، وهي على النحو الآتي:

(ذهب الكوفيون إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر يسمى عماداً وله موضع من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أنه حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أنه حكم ما بعده. وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلاً لأنه يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً للنعت الأسم ليخرج من معنى النعت كقولك: (زيد هو القائم) ولا موضع له من الإعراب.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن حكمه حكم ما قبله لأنه توكيد لما قبله، فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيداً، وكما إنك إذا قلت: (جاءني زيد نفسه) كان نفسه تابعاً لزيد في إعرابه، فكذلك العاد، إذا قلت: (زيد هو الفاضل) يجب أن يكون تابعاً في إعرابه. وأما من ذهب إلى أن حكمه حكم ما بعده قال: لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد فواجب أن يكون حكمه بمثل حكمه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنه لا موضع له من الإعراب، لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر ولذا سمي فصلاً، كما تدخل الكاف للخطاب في (ذلك، وتلك) وتثنى وتجمع ولاحظ لها في الإعراب (وما) يجب للتوكيد ولاحظ لها في الإعراب، فكذلك ها هنا.

بعد ذلك ردّ ابن الأنباري على كلام الكوفيين: (أما قولهم بأنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس في قولهم: جاءني زيد نفسه) قلنا هذا باطل، لأن النفس لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم،

والضمير إذا ما يليه لا تظهر في كلامهم لا يجوز أن يضمر إليه.

وأما قولهم (إنه مع ما بعده كالشيء الواحد) قلناه هذا باطل أيضاً؛ لأنه لا تعلق له بما بعده؛ لأنه كناية عما قبله فكيف يكون مع بعده كالشيء الواحد؟ والله أعلم)[1]

وإنه ما تلاحظه بعد عرض المسألة كما جاء بها ابن الأنباري أن هناك ثلاث أوجه خلاف في ضمير الفصل، أولاً وهي: الخلاف في تسمية الضمير فهو (ضمير الفصل) على رأي البصريين، و(ضمير العماد) على رأي الكوفيين.

أما الوجه الثاني فيتمثل بالخلاف من حيث الإعراب إذ عرج البصريون على لسان ابن الأنباري بأن هذا الضمير لا موضع له من الإعراب؛ إذ هو حرف لا اسم، أما الكوفيون فيرون أنه له موضع من الإعراب لكنه إما تابع لقبله؛ لأنه توكيد له، أو يكون بحسب حكم ما بعده؛ لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد وكذلك حكمهما، وقد ردّ ابن الأنباري على الكوفيين في ما ذهبوا إليه.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٠٦ - ٧٠٧.

أما الوجه الثالث يتلخص في إمكانية مجيء ضمير الفصل في الجمل وفائدته أيضاً، ولعلّ الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ) من الكوفيين ذهب إلى جواز ذلك متأثراً بالقرآن الكريم.

ثانياً: الخلاف في تسمية خبر الفعل

قال أبو البركات الأنباري: ((ذهب الكوفيون إلى أن ما يفعل به بين المبتدأ والخبر يسمى عماداً، وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلاً، لأنه يفصل بين المبتدأ والخبر، وإذا كان الخبر مضارعاً للمبتدأ الاسم ليخرج من معنى النعت، كقولك (زيدٌ هو القائمُ))[1].

وقد شرح رضي الدين الاستراباذي المراد بـ(الفصل) بقوله: ((إنما سُمي فصلاً لأنه فصل بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً لأنك إذا قلت: زيدٌ القائمُ، جاز أن يتوهم السامع كون (القائم) صفة، فينتظر الخبر فجيء بالفصل ليتبين كونه خبراً لا صفة))[2].

كما فسر حافظاً تسمية الكوفيين إياه (عماداً) لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية، كالعماد للبيت الحافظ للسقف من السقوط[3].

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة ٦٠): ٢/ ٧٠٦.

(2) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٥٦.

(3) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٤٥٦.

وذكر ابو حيان الأندلسي أنّ بعض النحويين الكوفيين سماه (دعامة)[1] وفسره ابن هشام بأنّه "يُدعم به الكلام" أي يقوى ويؤكد.[2]

وسأذكرهنا ماورد عن النحويين الكوفيين والبصريين في ضمير الفصل، ولنتحقق مما قاله ابو البركات الأنباري فيما إذا كان مطابقاً لما أورده عنهم.

قال الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) في قوله: ﴿ولا يحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم﴾[3] يقال: إنّما (هو) هنا عماد، فأيّ اسم هذا العماد؟ قيل: مضمر، معناه: فلا يحسبنّ الباخلون البخل هو خيراً لهم، فأكتفى بذكر يبخلون من البخل، كما تقول في الكلام: فلان سررت به، وأنت تريد: سررت بفلان به.[4]

وواضح من النص أنّ الضمير الذي سماه عماداً إنما هو ضمير الفصل.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٢/٩٥١.
(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/٦٤٥.
(٣) آل عمران: ١٨٠.
(٤) معاني القرآن: ١/٢٤٨ - ٢٤٩.

وإنّ أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) يطلق لفظة العماد على ضمير الفصل أيضاً، قال في قراءة النصب في (أطهر) في قوله تعالى: ﴿هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[1]: ((ذهب أهل الكوفة الكسائي والفرّاء إلى أنّ العماد لا يدخل مع هذا، لأنه تقريب))[2].

وأبو العباس ثعلب هو كالفراء يطلق لفظة العماد على ضمير الشأن أيضاً إذ قال: ((سُئل عن قولهم (إنه قام زيدٌ) ما تقدم قبله من كلام. فقال هذا مثل قولهم (إنه قامت هند)، إنما تقدم العماد هاهنا - يعني أول الكلام - ليعلموا أنّ الكلام يجيء مذكراً ومؤنثاً))[3].

يتضح من النصوص السابقة أنّ الكسائي (ت ١٨٩هـ) بحسب ما نقل عنه ثعلب وعن الفرّاء بأنهما أطلقا مصطلح (العماد) على ضمير الفصل كما أطلقوه على ضمير الشأن.

---

(١) هود: ٧٨.

(٢) مجالس ثعلب: ٢/ ٣٥٩.

(٣) المصدر نفسه: ٢/ ٥٩٣.

أما البصريون فقد ذكر أبو البركات الأنباري أنهم يسمون هذا الضمير فصلاً، وهذا المصطلح أورده سيبويه، إذ قال في (رأيته إياه نفسه وضربته إياه قائماً): ((وليس هذا بمنزلة قولك: أظنه هو خيراً منك، من قبل هذا موضع فصل، والمضمر والمظهر في الفصل سواء، ألا ترى أنك تقول: رأيت زيداً هو خيراً منك، وقال الله عز وجل: ﴿ ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ﴾[1]))[2].

ونجد مصطلح الفصل عند الأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ) الذي يطلقه على الضمير الواقع بين المبتدأ والخبر، إذ قال في ذهبت (أظهر) في قوله تعالى: ﴿ هؤلاء بناتي هن أطهر لكم ﴾[3]: ((وهذا لا يكون، إنما ينصب خبر الفعل الذي لا يستغني عن خبر إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التي تسمى الفصل، يعني هيئه وهو وهن))[4].

(١) سبأ: ٦.
(٢) الكتاب: ٢/ ٣٨٧.
(٣) هود: ٧٨.
(٤) معاني القرآن: ٢/ ٥٨١.

أما المبرد (ت ٢٨٥هـ) فقد أطلق لفظ (الزائد) على ضمير الفصل، قال: ((وإنما شبّهت قلت: كان زيدٌ هو العاقل، بـ: ضربتُ، فجعل (هو) زائدة، فكأنك قلت: كان زيدٌ العاقل، وإنما يكون هو وهما وهم وما أشبهه ذلك زوائد بين المرفعين، أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات، نحو: خيرٌ منه، وما أشبهه، مما لا تدخله الألف واللام))[1].

إنّ هذه النصوص تكشف ما ذكره ابو البركات الأنباري عند البصريين والكوفيين لم يخالف فيه الواقع، إلّا أنّه لم يذكر إنّ الكوفيين قد أطلقوا مصطلح (العماد) على ضمير الفصل وعلى ضمير المخاطب في الوقت نفسه.

---

(١) المقتضب: ٤/ ١٠٣.

ثالثاً: الخلاف في اعراب ضمير الفصل

كما علمنا سابقاً إن ابو البركات الأنباري فصل مسألة ضمير الفصل تفصيلاً، تبعاً لتسميته واعرابه ومن حيث مواضع مجيئه، وقد أوضحنا فيما سبق كيف اوضح الخلاف في تسمية ضمير الفصل والآن نورد الخلاف عند ابو البركات الأنباري في اعراب ضمير الفصل حيث قال: ((أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّ حكمه حكم ما قبله... أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّه لا موضع له من الإعراب))(1).

وسبب هذا الخلاف في اعرابه، نتج الخلاف في كونه اسماً أو حرفاً، فقوله على ما ذهب اليه الكوفيون اسمٌ، وعلى قول البصريين حرفٌ، لأنه لا موضع له من الإعراب، دلالة ((أن أسماء لا موضع لها من الإعراب لم توجد في كلامهم))(2).

وقد عسر كثير من النحاة اعراب الكوفيين فذكر أنّ الموضع في نحو قال تعالى: ﴿ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾(3)،

(1) الانصاف في مسائل الخلاف المسألة (100): 2/ 706.
(2) شرح جمل الزجاجي: 2/ 650.
(3) الزخرف: 76.

رفع على القول الأول وذهب على القول الثاني وفي نحو:
إنّ زيداً هو الفاضل، ذهب على القول الأول ورفع على
القول الثاني، وفي نحو: ﴿تجدوه عند الله هو خيراً﴾[1]
ذهب على القولين، وفي نحو: زيدٌ هو الفاضل رفع على
القولين.

وفي قولهم يقول حكمه حكم ما قبله نجد هذا الأمر
عند ابي العباس ثعلب إذ قال: ((هربتك إياك، وهربتك
أنت، يجعلون المرفوع مثل التوكيد والعماد، والتوكيد
يكون أول الكلام))[2]. والذهب يكشف بوضوح أنّ ضمير الفصل
عند ثعلب حكمه حكم ما قبله ومن ثم يكون عنده اسماً.
أما ما سبق إلى البصريين من أنهم لا يجعلون لضمير الفصل
موضعاً من الإعراب فقد أورده سيبويه بوضوح، قال:
((واعلم أنّ ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي
كان عليها قبل أن يذكر، وذلك قولك: حسبتُ زيداً هو خيراً
منك، وكان عبد الله هو الظريف، وقال الله عز وجل: ﴿ويرى الذين
أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق﴾[3]))[4].

(١) المرسل: ٢٠.
(٢) مجالس ثعلب: ١/ ١٢٣.
(٣) سبأ: ٦.
(٤) الكتاب: ٢/ ٣٩٠.

وفي موضع آخر: ((ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿ولا يحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم﴾[1] كأنه قال: ولا يحسبنّ الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم. ولم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل لذكره يبخلون... فهاتان هو وأخواتها في أنّها لا تغير ما بعده عن حاله قبل أن يكون يذكر))[2].

فضمير الفصل عند سيبويه ليس له محل من الإعراب، أنّ دخوله في الكلام كخروجه، بل هو لغو، واللغو عند سيبويه هو الحرف الزائد، قال: ((لو دلّك لأنها اللغو بمنزلة (ما) في قوله عزّ وجلّ: ﴿فبما رحمةٍ من الله لنت لهم﴾[3]... ألا ترى أنها (أعني ما) تدخل على المجرور فلا تغيره عن حاله))[4].

وعلى الرغم من هذا الجدل وجد محفوظ يقول عن الخليل أنّه يعد ضمير الفصل اسماً له موضع من الإعراب[5].

---

(1) آل عمران: ١٨٠.
(2) الكتاب: ٢/ ٣٩٠-٣٩١.
(3) آل عمران: ١٥٩.
(4) الكتاب: ٣/ ٧٦.
(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٦٥.

رابعاً: الخلاف في مجيء ضمير الفصل بعد النكرة

أ- تعرّفت أن ضمير الفصل يقع بين معرفتين أو بين معرفة وما قاربها في المعرفة أمّا وقوعه بعد النكرة، فقد منعه سيبويه ويشدد على أنّ ضمير الفصل لا يقع إلا بعد معرفة، كما لا يقع إلا قبل معرفة، قال: ((كما أنّها لا تكون في الفعل إلا وقبلها معرفة أو ما قاربها، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما قاربها))(1).

وقال في موضع آخر: ((هذا باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلاً، ولكن يكنّ بمنزلة اسم مبتدأ، وذلك قولك: ما أظنّ أحداً هو خيرٌ منك... لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة، كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً إلا لمعرفة))(2).

إلا أنّ الفرّاء يجيز مجيء ضمير الفصل بعد النكرة، إذ قال في قوله تعالى: ﴿أن تكون أمة هي أربى من أمة﴾(3): ((وموضع (أربى) نصب، وإن شئت رفعت، كما تقول: ما أظن رجلاً يكون هو أفضل منك، والنصب على الصمام، والرفع على أن تجعل (هو) اسماً))(4).

(1) الكتاب: 2/ 392.
(2) المصدر نفسه: 2/ 390-396.
(3) النحل: 92.
(4) معاني القرآن: 2/ 113، (د.ت).

وهذا يجب أن الضمير (هي) ضمير فصل، وهو أولى من أن يكون ضمير رفع على الابتداء، إذ قدم نحو (أزيد) على رفعها، وعلى هذا القراء يجيز مجيء ضمير الفصل بعد النكرة كما يجيء بعد المعرفة.

الخاتمة

بعد أن استقرت أناملي عن الكتابة في رحلتها مع ذلك القلم الوديع اتجه نقاط نهايته ... لتقر على أن موضوعي موضوع لا نهاية له فهو بحر عميق يغرق كل من يحاول الدخول فيه، ويبقى القلم سفينة تائهة في ذلك البحر والآن في نهاية رحلتي لابد من تسجيل أهم النتائج التي خرجت بها وهو أقل ما يمكنني القول به عن هذا الموضوع:

١- ان مفهوم ضمير الفصل يختلف عن مفهوم العماد ومفهوم الفصل محاً.

٢- على الرغم من استعمال القدامى له كثيراً جداً إلا أنه لم يستقل عند المحدثين، والدليل على ذلك المزج بين مفهومي الفصل والاعتراض واستعمالهما شيء واحد عند القدامى منهم ابن السراج والأخفش وغيرهم.

٣- حاول العلماء التمييز بين التسميات المختلفة لضمير الفصل.

٤- اهتم النحاة ببيان شروط عمل ضمير الفصل حتى انهم وضعوا لشروط له، وكانت معظم شواهدهم من القرآن الكريم.

٥- يدخل ضمير الفصل في عدد من ابواب النحو العربي التي تكون ذات شواهد تطبيقية مثل باب المبتدأ والخبر، باب كان وأخواتها وباب إن وأخواتها، وباب اعلمت وغيرها من ابواب النحو.

٦- لم يكن ابن الأنباري دقيقاً فيما نسبه إلى الكوفيين عامتهم، وكذلك الحال مع البصريين.

٧- تنوع الخلاف بين الكوفيين والبصريين في هو وما عرض له ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف.

٨- من حيث الخلاف في الشبه، أجاز سيبويه والأخفش مجيء (الفصل) على الضمير الواقع بين المبتدأ والخبر أو بين ما أصله مبتدأ وخبر، في حين اسماه الفراء وثعلب (العماد).

٩- ضمير الفصل عند سيبويه لا محل له من الإعراب، وهذا يترتب عليه أنه عنده حرف بمنزلة الحرف الزائد.

١٠- حكم ضمير الفصل حكم ما قبله لحذه عند أبي العباس ثعلب من الكوفيين، وليس عند الكوفيين عامة كما ذكره أبو البركات الأنباري.

١١- تبيين عدم صحة ما عزاه أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين عامة من أن ضمير الفصل عندهم حكمه حكم ما قبله أو حكمه حكم ما بعده.

١٢- منع سيبويه مجيء ضمير الفصل بعد النكرة، في حين أجاز الفراء ذلك.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١- إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٠ هـ)، تحقيق: د. طارق عبدعون الجنابي، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٣- أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

٤- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي (ت ١٩٩٨ م)، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٣ م.

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٣ م)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني (ت ٩٠٠ هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، باشراف د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٧- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): لابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق: د. صاحب جعفر أبو جناح، مطابع مؤسسة دار الكتب، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٨- شرح الحدود النحوية ، عبد الله بن علي الفاكهي (ت ٩٧٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. زكي فهمي الآلوسي (ت ٢٠٠٠م)، ط ١، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٨م.

٩- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران - إيران، ١٩٧٢م.

١٠- الفريدة المحمية في شرح الدرة الألفية، لأبي العباس أحمد بن الحسين بن الخباز النحوي (ت ٦٣٩هـ)، تحقيق: محمد العبدلي، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٩٩٠م.

١١- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (ت ١٩٨٨م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨م.

١٢- لسان العرب، للإمام العلّامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بلا طبعة، بلا تاريخ.

١٣- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون (ت ١٩٨٨م)، دار المعارف، مصر، ط ٥، ٢٠٠٦م.

١٤- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٥- معاني القرآن، لسعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد (ت ٢٠٠٦م)، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٦- معاني النحو ، د. فاضل السامرائي ، مطبعة التعليم العالي في الموصل ، ط ١ ، ١٤٠٩-١٤١٠ هـ / ١٩٨٩م - ١٩٩٠م .

١٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومسعيد الأفغاني ، دار الكتب ، بيروت ، ط ٦ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٨- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ت (٤٧١ هـ) ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان (ت ١٩٩٤/ هـ) ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

١٩- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، ٢٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .